مكتسبات الحركة النسائية من ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو

دراسة ميدانية علي عينة من النساء الفاعلات في المجتمع المدني بمحافظة الإسماعيلية

إعداد

أ.د/سحر حساني بربري

أستاذ علم الاجتماع ووكيل كلية الآداب لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

جامعة قناة السويس

شروق ذكي محمد

الباحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة قناة السويس

الملخص

تعتبر قضايا المرأة واحدة من أكثر القضايا الخلافية فى الفكر الإنساني ، ويعود ذلك الى أنها ترتبط فى عديد من الثقافات بدائرة المقدس ، ويعد الموروث الاجتماعي أحد المرجعيات الأساسية الحاكمة لاتجاهات تطورها فى نفس الوقت. وعلى الرغم من ذلك فقد نشطت الحركة النسائية وتقدمت الصفوف الأولى فى المظاهرات والثورات المختلفة التى تطالب بالاستقلال والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة، وعلى مر التاريخ مرت الحركة النسائية بفترات صعود وهبوط نتيجة لعوامل متعددة الى أن قامت ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو حيث شاركت النساء فيها جنبا الى جنب الرجال مطالبات بضرورة تحقيق العدالة والحرية والكرامة الإنسانية وكان ذلك بداية طريق جديد للمرأة لتحقيق المزيد من المكتسبات، وبعد مرور أكثر من أربعة أعوام على الثورة تسعي الدراسة الى طرح عدة تساؤلات من بينها: هل نالت المرأة المصرية التى شاركت أو تشارك فى أنشطة الحركة النسائية استحقاقها من التغيير الذى كانت إحدى أدواته.

الكلمات الدالة: الحركة النسائية– الثورة– المجتمع المدني– التضامن النسائي

Abstract

Women's movement gains from the January 25 and June 30 revolutions

Field study on a sample of active women in the civil society in Ismailia Governorate

Women's issues are one of the most controversial issues in human thought. This is because they are linked in many cultures to the circle of the sacred. The social heritage is one of the main references to the trends of its development at the same time. In spite of this, the women's movement has been active and forwarded many protests and revolutions asking for independence, freedom, social justice and equality. Throughout history, the women's movement experienced periods of ups and downs due to various factors until the revolution of January 25 and June 30, where women participated side by side with men claiming the need for justice, freedom and human dignity.

This is the beginning of a new path for women to achieve more gains, And now, after 4 years from the revolution; the study aims to answer several questions, including: Have the Egyptian women who participated or Currently Participating in movement activities gained the

changes she deserves, considering that she was one of its important tools.

Keywords: women's movement, revolution, civil society, women's solidarity

أولاً: مشكلة الدراسة:

نشطت حركة تحرير المرأة في مصر على مدى عقود في سبيل الارتقاء بمكانة المرأة واستعادتها لحقوقها ورفع القيود المفروضة عليها، وخروجها للعمل ومشاركتها في مجالات الحياة المختلفة.

وتؤرخ بعض الكتابات إلى بدايات حركة تحرير المرأة المصرية بثورة ١٩١٩ حيث تعتبر هذه الحقبة هي الحقبة التي شهدت ميلاد الحركة النسائية المصرية والعصر الذهبي لهذه الحركة التي قادتها هدى شعراوي، وقاسم أمين بأفكاره حول تحرير المرأة، وربطه بين استبداد الحكم وعبودية المرأة، وتأكيده على أن تحرر المرأة مرتبطاً بتحرر الرجل من الاستبداد أي بتحرر المجتمع ككل. (نجلاء راتب، ٢٠٠٦)

وكانت النساء المصريات فى مقدمة هذه الثورة، حيث خرجت منهن ثلاثمائة امرأة يوم ١٦ مارس ١٩١٩ فى مسيرة إلى "بيت الأمة " للمطالبة بالاستقلال الوطنى والحرية للمرأة، وتتالت مظاهرات النساء فى الأيام التالية، وانضمت فيها نساء الأحياء الشعبية إلى نساء الطبقة العليا، وسقطت أول شهيدة مصرية برصاص الاحتلال وهى " شفيقة محمد"، حيث كان لاشتراك المرأة فى ثورة ١٩١٩ أثر كبير فى نفوس المصريين، إذ هتف سعد زغلول إثر عودته من منفاه " لتحيا المرأة المصرية". (سعد الدين ابراهيم، ١٩٩٤)

وارتبطت الحركة النسائية المصرية في بداياتها بحركة المجتمع، وكان لها دوراً بارزاً في مناهضة الاستعمار والإصلاح الاجتماعي، وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من هذه المشاركة الإيجابية من المرأة المصرية فقد صدر دستور عام ١٩٢٣، والذى كانت تعقد عليه المرأة المصرية

كل أمالها ولم يمنحها حقوقها السياسية، وقصر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ حق الانتخاب والترشيح على الذكور(هدى حلمي، ١٩٩٩).

وقد تبع ذلك أن بدأت المرأة المصرية معركة الحصول على حقوقها ، فعند افتتاح أول برلمان لمصر بعد الاستقلال فى عام ١٩٢٤ (بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ودستور ١٩٢٣) تجمعت آلاف النساء السافرات عند مدخل المجلس وهن يحملن اللافتات التى كتب عليها: " نطلب المساواة بين الجنسين فى التعليم"، "علموا بناتكم"، "احترموا حقوق نسائكم"، "المرأة مقياس رقى الأمة"، "نطلب منح النساء حق الانتخاب". وحينما تلكأ حزب الوفد الحاكم عندئذ فى الاستجابة لمطالب الحركة النسائية المصرية، استقالت هدى شعروای من الهيئة الوفدية العليا. (سعد الدين ابراهيم، ١٩٩٤)

ونشأ جيل ثانٍ من بنات ونساء الحركة النسائية المصرية فى الأربعينيات والخمسينيات، التقطن الراية من جيل هدى شعروای، ورمزت لهذا الجيل فى وقتها درية شفيق (تنظيم بنات النيل)، وزينب الغزالى (تنظيم الأخوات المسلمات). كما شهدت تلك الفترة ظهور العديد من الجمعيات الاجتماعية والسياسية النسائية التى عنيت بالتثقيف، ولهذا كانت لكل جمعية جريدة تعبر عن توجهاتها مثل: جمعية الأمل وجريدة الأمل لمنيرة ثابت، حيث تضمنت مجلتها برنامجها السياسي ، وهو المطالبة الصريحة بحقوق المرأة السياسية فى الترشيح والانتخاب وعضوية البرلمان.

ونتيجة لتفكك النظام السياسي فى أواخر الأربعينات، استطاع الجيش اعتلاء قيادة السلطة فى يوليو ١٩٥٢ وخلع الملك ، وفى ١٠ ديسمبر من نفس العام صدر بيان بإلغاء الدستور ووعد بإصدار دستور جديد، ولم تسلم الحركة الشعبية المستقلة رايتها بسهولة ، وكانت أزمة مارس ١٩٥٤ التى طالبت فيها المنظمات والأحزاب السياسية المختلفة بالديمقراطية، وقد تزعمت درية شفيق اعتصاماً وإضراباً عن الطعام حتى الموت فى نقابة الصحفيين بالقاهرة، وامتد الاعتصام إلى الإسكندرية نتيجة عدم الاستجابة لمطالب الجمعيات النسائية بتعديل الدستور وإعطاء المرأة حقوقها السياسية.

ومنذ عام ١٩٥٤ توالت التشريعات التى أعطت المرأة حقوقاً متساوية فى مجال العمل والتعليم ، وأيضا كفل لها دستور ١٩٥٦ حق الترشيح والتصويت فى الانتخابات، والملاحظ أنه رغم ما أُعطي للنساء من حقوق فى المجالات السابقة، بقيت قوانين الأحوال الشخصية التى وضعت عام ١٩٢٩ بدون تعديل، وكانت هذه هى الضريبة التى دفعتها المرأة نتيجة فقدانها لاستقلالية حركتها، وارتدت حركة المرأة المستقلة فى هذه الحقبة إلى مستوى الجمعيات الخيرية مرة أخرى، واقتصرت نشاطات هذه الجمعيات على النشاط الاجتماعى الذى يهتم بنشاط الأسرة ، ورعاية الأمومة والطفولة ، والخدمات الثقافية والمساعدات الاجتماعية .(**نادية عبد الوهاب و أمال عبد الهادي، ١٩٩٥**)

بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وبعد حرب أكتوبر أصدر أنور السادات في عام ١٩٧٥ قراراً بتكوين التنظيم النسائي للإتحاد الاشتراكي والذي أقر لأعضائه حق الانتخاب والترشيح لمستويات التنظيم المختلفة وكان الهدف من ذلك رفع قدرة المرأة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتمكين هذا الاتحاد من التعرف على قضايا المرأة ومشاكلها والعمل على حلها، وبالفعل في نفس العام شغلت سيدتان المقعد البرلماني هما راوية عطية وأمينة شكري، وفي عام ١٩٧٩ صدر قانون ٤١ الذي أقر بجعل قيد المرأة المصرية في جداول الانتخابات إجبارياً كما هو إجباريا للرجل، وفي نفس العام صدر قانون ٢١ والذي نص على تخصيص ٣٠ مقعداً للمرأة في مجلس الشعب، ولكن لم تهنأ المرأة طويلاً بهذه الامتيازات نتيجة للتخبط السياسي وإلغاء بعض القوانين التي كانت تمثل متنافساً حقوقياً للمرأة أو بسبب تنامي التيار الإسلامي في فترة السبعينات والذي وقف لأية حركة نسائية بالمرصاد.

فيما بين ١٩٥٢ و١٩٧٠ وكرد فعل طبيعي للتحول السياسي والاجتماعي الذي كانت تعيشه مصر كان ازدياد عدد المتعلمات ومشاركة عدد كبير من الطالبات في الأنشطة الطلابية وغيرها. ولقد انشغلت النساء بالقضايا العامة على حساب قضاياهن الخاصة.

في السبعينات زاد عدد المنظمات النسائية غير الحكومية التي عملت في شتى القضايا الرامية إلى تمكين المرأة من حقوقها بما لا يتعارض مع الهدف الوطني العام، وهي نفس الفترة التي تزايد فيها نشاط الجمعيات الإسلامية التي انتشرت بين صفوف طلاب الجامعات

المصرية، ففي أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م اتخذ العمل الإسلامي داخل الجامعات المصرية بُعداً أوسع واستطاعت الجماعة الإسلامية قيادة الحركة الطلابية.

هذا التحول المتطرف في السبعينيات كان له تأثيرا قويا على المرأة المصرية خاصة من الطبقتين المتوسطة والعليا فبينما يشهد التاريخ بخلع المرأة المصرية من الطبقتين العليا والمتوسطة لحجابها في أوائل القرن العشرين أصبحت في ظل السبعينيات هي السباقة لارتداء الحجاب، وتبني الدعوة للعودة إلى تبني الأفكار الدينية الحميدة التي تعيد تصحيح مسار المجتمع وتصلح من شؤونه، خاصة وأن الإسلاميين قد نجحوا في نشر مجموعة من الأفكار التي وجدت آذاناً صاغية في المجتمع العربي ومنها أن اشتراك المرأة في الحكم في أي صورة من الصور مخالف للشريعة الإسلامية، وأن دعاوي مشاركة المرأة في الحكم بدعة مستوردة من الخارج، وأن على المسلمين إتباع السنة الحميدة والعودة إلى السلف الصالح وإتباع مقولة "أنه لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" (**ثناء صادق، د.ت)**

في نفس الحقبة، بدأت المجموعات النسوية في التشكل وفقاً للقانون المصري، وتأسست المنظمات غير الحكومية مثل مركز قضايا المرأة المصرية، وجمعية نهوض وتنمية المرأة، ومركز دراسات المرأة الجديدة، ومؤسسة المرأة والذاكرة.

امتد الصراع على تعديل قوانين الأحوال الشخصية في الثمانينيات والتسعينات وعرفت بقوانين جيهان، نسبة إلى جيهان السادات، ولقد تزامن مع هذا الفكر تغيرات واضحة فى السياسة الداخلية والخارجية منذ تولى الرئيس أنور السادات والتى تمثلت في تقليص العلاقات مع الاتحاد السوفيتى والتوجه نحو الارتباط بالغرب الليبرالي (النظام الرأسمالى) متمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تزايد الارتباط بها فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتم تدعيم تلك العلاقات بتطبيق ما يسمى "بسياسة الانفتاح الاقتصادى"(**نجوى سمك، ١٩٩٦)** .

ولكن فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى وأعادة الهيكلة الرأسمالية التى بدأتها مصر منذ السبعينات، واتخذت أجراءاتها الرسمية فى عام ١٩٩١ كان لها تأثيرا سلبياً على النساء(**فريدة النقاش، ٢٠١٢)**، حيث تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية على نحو متزايد لتأثير قوى السوق، والتى بدورها تخضع لتأثير الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات أكثر مما

تخضع لأوامر الدولة . أى أن العولمة تعمل على انحسار دور الدولة وقدرتها كمؤسسة وطنية ، وهذا يعنى أن هيئات الدولة التى تدعم وتنظم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر فى حياة غالبية المواطنين ، خاصة الطبقات الفقيرة، قد فقدت مواردها تاركه بذلك مكانها لسيطرة قوى السوق (**تيمونز روبيرتس وأيمى هايت، ٢٠٠٤**).

حتى كانت ثورة يناير ٢٠١١، التي شهدت حراكاً نسوياً قاعدياً، أي برزت من خلاله أدوار ناشطات مصريات ومجموعات نسوية مستقلة لم ينخرطن بالعمل النسوي قبلاً، واتخذ الصراع على الحق في المجال العام شكلاً أكثر وضوحاً، وتمحور حول قضية العنف الجنسي، خاصة بعد اعتداءات جنسية ضد ناشطات في التحرير نوفمبر ٢٠١٢، كما أصبح نهج الحق في الجسد محوراً هاماً في هذا الصراع، نتجت منه قضايا أخرى كالحق في الإجهاض الآمن أو النقاشات المفتوحة حول العذرية.

وفى ظل هذه الأوضاع الثقافية والاقتصادية استمرت المرأة تعاني من ضعف مشاركتها فى أنشطة الحركة النسائية خلال الحقب التاريخية السابقة ، كما استمرت هذه المعاناة فى الحقب اللاحقة، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الخاصة بمشاركتها فى العمل السياسي والمدني وأوضاعها الاقتصادية والصحية منذ بداية الثمانينات وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير.

فمنذ اندلا ع ثورة الشعب المصرى المجيدة فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ، لعبت المرأة المصرية دوراً مزدوجاً فى النضال، نضال ضد النظام السياسى الذى عمل على التمييز بين البشر على أسس طبقية ليقسم المجتمع إلى حكام ورعية، ونضال ضد نظام اجتماعى يميز بين البشر على أساس الجنس ليحول المجتمع الى تابع ومتبوع (**نهاد أبو القمصان**، ٢٠١٢).

فلقد تعرضت النساء على أيدى النظام السياسي الحاكم ممثلاً فى أجهزته الأمنية للعنف سواء بالضرب أو التحرش أو الاعتقال بسبب مشاركتهن السياسية التى تكون معارضة للنظام الحاكم . فعلى سبيل المثال، تعرض الناشطة "إسراء عبد الفتاح" للاعتقال على يد قوات الأمن المصرية بسبب تأسيسها موقع على "الفيس بوك" دعت من خلاله للاحتجاج يوم السادس من إبريل ٢٠٠٨ ووجهت لها السلطات المصرية تهمة التحريض على الشغب(**فاطمة قناوى ، ولاء جاد الكريم** ،٢٠١٠) .

بالإضافة الى ذلك **تعرضت** النساء في مصر لهجمة ممنهجة ذات طابع سياسي تتمثل في التحرش بهن خاصة في الميادين العامة كميدان التحرير في القاهرة ، فقد كشفت جمعية "قوة ضد التحرش والاعتداء الجنسي" عن تعاملها مع (١٩) حالة اعتداء جنسي تم الإبلاغ عنها أثناء المشاركة في تظاهرات الذكرى الثانية للثورة في ميدان التحرير حيث تم استخدام أسلحة بيضاء وأدوات حادة خلال أعمال العنف الجنسي ، بهدف تحييد النساء عن الحياة السياسية في مصر(**سحر بربري، ٢٠١٤**).

وبعد مرور أكثر من أربعة أعوام على الثورة تسعي الدراسة الى طرح عدة تساؤلات من بينها: **هل نالت المرأة المصرية التى شاركت أو تشارك فى أنشطة الحركة النسائية استحقاقها من التغيير الذى كانت إحدى أدواته، ومن يقف وراء تراجع هذه المشاركة.**

ثانياً– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى "التعرف على مكتسبات المرأة بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو"، وينبثق من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية تتمثل في التالي:

١– التعرف على مدى تغير أوضاع المرأة بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيه.

٢– استكشاف مدى إدراك النساء لأهمية التضامن النسائي من أجل تغيير الأوضاع.

٣– الكشف عن المعوقات التى تقف أمام اندماج المرأة بعد الثورة فى الحياة السياسية والاجتماعية.

٤– تحديد الآليات التى من الممكن أن تسهم فى تغيير أوضاع المرأة وتسهم فى تفعيل مشاركتها.

ثالثاً– أهمية الدراسة:

أ– الأهمية العلمية:

تنبع أهمية الدراسة من أنها تحاول إثراء المجال النظرى فى العلوم الاجتماعية من خلال رسم صورة واقعية لأوضاع المرأة فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة فى المجتمع، فالمرأة حصلت على العديد من الحقوق ، ولكن ممارسه الحقوق هو الأمر الأكثر أهميه، لا تمارس المرأة حقوقها على المستوى نفسه وبالتأثير نفسه كما يفعل الرجل، بسبب الاضطهاد الموجود، وأدوار النوع المتباينة ، والافتقار الى الظروف المادية، إنه فى ممارسة الحقوق تبدو اللامساواه بين الجنسين ظاهرة جليه، وبممارسه الحقوق ستصبح المرأة مواطناً أقوى مع فرصه أكبر لتقرير منهج حياتها الخاص، وبممارسه حقوقها تستطيع المرأة تحديد اتجاه مجتمعنا. تلك الصورة يمكن أن تساعدنا فى اختبار مدي كفاءة القضايا النظرية المطروحة فى تفسير أوضاع المرأة ، لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة فى إسهامها فى بلورة إطار تصوري يلائم أوضاع المرأة وظروفها فى مجتمعنا المصري .

ب– الأهمية العملية:

– أصبحت قضايا المرأة الشغل الشاغل لجميع الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية ، مما لا يدع مجالاً للشك فى أن المرأة أحد الفئات التي يقف عليها حيوية وحركة المجتمع ، ولاشك فى أن عدم الاهتمام بهذه الفئة وعدم اندماجها فى الحياة الاجتماعية واستمرار إقصائها سينعكس بشكل سلبي عليها ومن ثم على الأسرة والمجتمع .

– يرجع الاهتمام بهذه الدراسة الى وضع المرأة فى المجتمع والذى أصبح معبراً عن حجم التراجع الذي يشهده المجتمع المصري فى ظل النظام العالمي الجديد بما يفرضه من سياسات اقتصادية تعمل علي تطبيق مقولة " البقاء للأقوى والأفضل"، ولكن هذا البقاء له شروطه ومتطلباته الضرورية التي تكاد تتمحور حول خصائص البشر وأوضاعهم، وخاصة فرص إعدادهم وتمكينهم Empowerment ومشاركتهم والثراء النسبي المتجدد لوعيهم الفردي والجماعي والمجتمعي ومن ثم تجدد إرادتهم ورغبتهم فى هذا البقاء وهو ما لا يتوافر فى نساء المجتمع المصرى

الذين ما زالوا يعانون من وضع متدنى فى ظل ظروف اقتصادية وثقافية تعمل على الإقصاء لا التمكين والإدماج .

رابعاً– تساؤلات الدراسة:

١- هل نالت المرأة المصرية استحقاقها فى التغيير الذى كانت إحدى أدواته ؟ هل استطاعت المرأة بعد ما خاضته من معارك فى سبيل تغيير أوضاعها أن تفرض وجودها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا فى جميع المؤسسات؟

٢- هل النساء كجماعة اجتماعية يدركن أهمية التضامن من أجل تغيير الأوضاع؟

٣- ما المعوقات التى تحد من مشاركة المرأة المصرية؟

٤- ما الآليات التى من الممكن أن تسهم فى تغيير أوضاع المرأة وتسهم فى تفعيل مشاركتها؟

خامساً– مفاهيم الدراسة:

الحركة النسوية:

هى قوة اجتماعية وسياسية ترمي الى تغيير علاقات القوة القائمة بين المرأة والرجل، ووفقا لقول Maggie humm يعتمد بروز أفكار الحركة النسائية وسياستها على فهم أن المرأة تنال قدراً أقل من الرجل فى جميع المجتمعات التى تقسم الجنسين إلى مجالات ثقافية أو اقتصادية أو سياسية مختلفة (**سو ثورنهام**، ٢٠١١)، لذلك تسعي الحركة النسائية الى تحرير النساء من هذا الخضوع والى إعادة بناء المجتمع على نحو تتم بمقتضاه إزالة نظام سلطة الأب وتنشأ ثقافة تأخذ فى اعتبارها كل ما للنساء من رغبات وغايات(**آندرو إدجار، وبيتر سيدجويك**، ٢٠١٤).

هي حركة اجتماعية تتبنى قضية النساء فى المجتمع من منطلق القناعة بوجود خلل في ميزان القوى الاجتماعية والسياسية بين الرجال والنساء، وتقوم علي الوعي والفعل، وتتشكل الحركة النسوية من الأفراد والجماعات والمنظمات التي تشترك في الموقف والهدف، وتُعبر عن ذلك بالفكر والعمل

الحركات النسوية هي حركات اجتماعية لها نفس خصائص الحركات الاجتماعية إلا أن هذه الحركات لها سمات معينة –خصائص نسوية مميزة – لا تتسم بها العديد من الحركات الاجتماعية الأخرى أو معظم تلك الحركات، وهي:

- تقوم الأجندة الخاصة بهذه الحركات على أساس تحليلها من منظور النوع الاجتماعى للمشكلة أو الموقف الذى تواجهة الحركات أو تسعى لتغييره (**هند محمود، وشيماء طنطاوى**، ٢٠١٦)

- تشكل النساء كتلة حرجة فى عضوية الحركة أو قاعدتها الجماهيرية، فتكون المرأة فاعلا وليس مفعولا به أو مجرد جزء من جمهور الحركة المستهدف.

- تعتنق تلك الحركات قيماً وأيديولوجية نسوية : مثل المساواة بين الجنسين، والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، وكامل حقوق الإنسان والتسامح وشمول كافة الأطياف والسلام ونبذ العنف واحترام مساحات الجميع وأدوارهم وما شابة ، حتي إذا لم تكن تدعو نفسها حركات "نسوية" أو تصوغ هذه القيم فى صور أكثر تعيينا من الناحية الثقافية .

- لديها قيادة نسائية تنتخب وتأخذ دورها المركزى على أساس منهجى فى الحركة .

- تصاغ الأهداف السياسية للحركة من منظور النوع الاجتماعى ، فهى لا تسعى لإحداث تغيير فى المشكلة فحسب، وإنما لإحداث تغيير يضمن مصالح النساء ، ويسعي لتغيير علاقات القوى الاجتماعية تلك القائمة على أساس النوع الاجتماعي.

- استخدام استراتيجيات ووسائل موضوعة على أساس النوع الاجتماعي، تعول هذه الاستراتيجيات على قدرات التعبئة والتفاوض لدى النساء وتشركهن فى كل مرحلة من العملية.

- تنشئ المزيد من المنظمات النسوية، أي المنظمات التى تؤسس نظما وهياكل أكثر شفافية تتصدى عن وعي لمسألة توزيع القوى والمسؤولية بين الأدوار، وتعزز الممارسة النسوية فى مجال القيادة.

سادساً– الدراسات السابقة:

حاولت دراسة **نعيمة بنواكريم بعنوان : تجربة الحركة النسائية المغربية (نعيمة بنواكريم،٢٠١٧)** ، أن تتابع صيرورة نشأة مكونات الحركة النسائية المغربية وتطورها ضمن السياق الاجتماعي والسياسي المغربي الذى تحكم فى صيرورة تشكلها ومراحل تطورها ، وذلك من خلال تحليل السياق التاريخي لنشأة هذه الحركة وتقييم أدائها ومدى تأثيرها على محيطها، وتقديم منهجية وأساليب المناصرة التى اعتمدتها الحركة النسائية المغربية.

وانتهت الدراسة الى أن الحركة النسائية المغربية وإن كانت قد ضمنت حضورا سياسيا فى الساحة ، قد خسرت خلال مسارها التاريخي العديد من هذه الفئات الشابة التى أرادت أن تدلو بدلوها فى النضال النسائي، كما أنها كسبت الصراع من أجل تأصيل قيم المساواة وحقوق النساء فى المنظومة السياسية والتشريعية والمؤسساتية للدولة، ولكنها خسرت معركة تعبئة المجتمع للنهوض بثقافة المساواة وتأصيل الفكر النسائي فى قيمه وقناعاته وممارساته، فباتت بعض المكاسب التى حققتها فارغة من محتواها وغير مفعلة وهشة حيث أنه من السهل التراجع عنها . خصوصا أن تأثير القوى المحافظة داخل المجتمع لازال أقوى ولازالت تعبيراتها السياسية تحظى بثقة الناس.

وعلى الرغم من مواجهة الحركة النسائية الكثير من المعوقات التى تقف أمام تحقيقها بعض المكاسب إلا أن المرأة شاركت بفاعلية فى ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو وهو ما أشار اليه عبد الرحمن صلاح فى بحثه عن أثر ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو علي المشاركة السياسية للمرأة (عبد الرحمن صلاح، ٢٠١٦) والذى حاول فيه الإجابة عن التساؤل التالى: الي أي مدي أثرت الثورة المصرية بشقيها علي مشاركة المرأة في الحياة السياسية المصرية ؟ اعتمدت الدراسة على منهج اقتراب الدور والذي يشير الي دراسة أداء المرأة و التوقعات من ذلك الأداء ، كذلك المنهج المؤسسي والذي يقوم بدراسة دور علاقة المرأة بالمؤسسات التشريعية والبرلمانية وغيرها. ركزت الدراسة علي الفترة الزمنية منذ ٢٠٠٠م وحتي ٢٠١٦ وذلك لدراسة وضع المرأة في ظل ٣ أنظمة

حكومية مصرية، ودورها في ثورتي ٢٥يناير و٣٠يونيو وما حققته الثورات المصرية السابق ذكرها للمرأة. خلصت الدراسة الى أن المرأة لعبت دور كبير في ثورة ٣٠ يونيو وبالفعل بدأت في كسب تحسن كبير في مجالات مختلفة بعد الثورة سواء من خلال وضعها في الدستور او تنصيب المرأة في العديد من المناصب الهامة مثل مستشارة للرئيس الجمهورية ووزيرة والعديد من المناصب الأخرى التي أقبلت عليها المرأة بعد الثورة.

لذلك بدأت بعض الدراسات القاء الضوء على المشاركة السياسية للنساء كناخبات من خلال البحث والتعرف على التغير الذى طرأ على أنماط المشاركة السياسية للنساء وأنماط تصويتهن، كذلك العقبات التى تقف أمام مشاركتهن السياسية، وأسباب مشاركتهن فى التصويت أو العزوف عنه **كدراسة دينا وهبة وآخرون، المشاركة السياسية للنساء فى مصر: أنماط تصويتهن فى المرحلة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١**(دينا وهبه، ٢٠١٥) . وطبقت الدراسة على عدد من المحافظات : القاهرة- اسكندرية- منصورة- المنيا- الجيزة، وذلك فى الفترة من مايو الى سبتمبر ٢٠١٤. وتوصلت الدراسة الى أن دوافع التصويت عند الناخبات تتنوع ما بين الريف والحضر فمن سيأتي بالتغيير وتحسين نمط الحياة هو من سيتم انتخابه .

وعلى الرغم مما أشارت له بعض الدراسات من تحسن وضع المرأة النسبي وتحقيقها بعض المكاسب إلا أن دراسات أخرى أكدت على أن المرأة واجهت موجه شديدة من العنف والتهميش وهو ما أشارت اليه دراسة **نبراس المعمورى بعنوان: المرأة والربيع العربي : المرأة المصرية أنموذجا (نبراس المعمورى،** ٢٠١٣) والتى ركزت على النتائج المستخلصة لدور المرأة فى صناعة الثورات وخاصة المرأة المصرية وما تمخض عن مشاركتها من تهميش وإقصاء ، سواء فى لجنة الشعب أو فى لجنة كتابة الدستور أو فى توليها مناصب تنفيذية مع غياب الكوتة والتشريعات التى تضمن حقوقها. واعتمد الباحث على المنهج التاريخي والوصفى والمقارن . وخلصت الدراسة الى تراجع حجم المشاركة السياسية للمرأة وخاصة فى الانتخابات البرلمانية بعد غياب الكوتة التى منحت للمرأة المصرية فى مرحلة سابقة وغابت بعد الثورة.

وأكدت تلك النتيجة دراسة **سحر حساني بعنوان: التهميش والعنف السياسي ضد المرأة المصرية** (سحر بربري، ٢٠١٤) والتى سعت الى الكشف عن أشكال وصور التهميش والعنف السياسي الذى تعرضت له المرأة المصرية فى الفترة من ٢٥ يناير وحتى ٣٠ يونيو، كذلك الكشف عن مرتكبى وقائع العنف السياسي الموجه للمرأة بعد ثورة ٢٥ يناير، والتعرف على أسباب هذا العنف. اعتمدت الدراسة فى تحقيق هذه الأهداف على منهج تحليل المضمون والذى تم استخدامه من خلال رصد وقائع التهميش والعنف السياسي الممارس ضد المرأة كما عرضت لها بوابة الأهرام الإلكترونية وذلك فى الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وتوصلت الدراسة الى أن المرأة المصرية تواجه إقصاء شديداً بعد ثورة ٢٥ يناير ليس فقط من المشهد السياسي، ولكن من المشهد المصري بشكل عام، فكان إقصاء المرأة من المناصب القيادية هو الأبرز على المستوى السياسي، حيث يواجه النساء التمييز النوعى فيما يتعلق بالمناصب القيادية ، فقد يميل الناس الى افتراض أن القيادة هى سمة ذكورية ، واذا ما تولت المرأة منصب قيادى فأنها تواجه بتقييم الناس لسلوكها بأنه سلوك استبدادى مقارنة بنفس السلوك لو قام به الرجل.

الدراسة الحالية علي خريطة الدراسات السابقة:

ما من شك أن في الدراسات السابقة إسهامات علمية ونتائج مهمة وجب الوقوف عندها لإعطاء البحث بعده التأصيلي النظري وكذا الانطلاق من تراكم معرفي يساعدنا في صياغة فرضيات الدراسة ، وقد اتضح أن الدراسات قد تناولت المشاركة السياسية للمرأة ودور الحركات النسائية ومكاسب المرأة من الثورة وهي محاور تتفق معها الدراسة الحالية ولا تختلف بل تري أن جزء من الدراسة يتبع هذا النهج ، ولكن انحصرت الدراسات السابقة فى استخلاص نتائجها على المنهج التاريخي أو الوصفي أو المقارن من خلال تحليل وتفسير البيانات الواردة فى التقارير التى صدرت بعد الثورة وتحليل النسب الإحصائية أو من خلال الاعتماد على تحليل مضمون الصحف حول وقائع العنف والتهميش.

وأكدت الدراسات السابقة فى نتائجها على تعرض المرأة للتهميش والاستبعاد بعد ثورة ٢٥ يناير وأن وضعها بدأ فى التحسن بعد ثورة٣٠ يونيه . ولقد استفادت الباحثتين من

نتائج هذه الدراسات فى بلورة محاور دليل المقابلة الذى طبق على عينة من الفاعلات والناشطات فى المجتمع المدني.

سابعاً– التوجه النظرى:

تعددت الاتجاهات النظرية المفسرة لطبيعة مشاركة المرأة وأوضاعها فى المجتمع . ومن تلك الاتجاهات النظرية **الاتجاه الثقافى**، الذى أكد على الضرورة الأخلاقية للثقافة ، فالأهمية الأخلاقية هى التى تكسب تفاعل المجتمع دعائم قوته ، فالأخلاق المتمثلة فى التراث الاجتماعى من عادات وأعراف وتقاليد وقيم هى التى تشكل معالم الحياة وخاصة فى أنساقه الاجتماعية الصغيرة والمنعزلة حيث تقوى الصورة الأخلاقية وتشتد سطوة العرف والمعايير والقيم ، إذ يمثل هذا التراث الأخلاقي فى نظرهم دستور الأسلاف المقدس الذى يجب احترامه وحفظه وتقديسه، وهنا تظهر الوظيفية الضابطة للنسق الثقافى، الذى يمارس سطوته ونفوذه على الأفراد، حيث لا يسعهم إلا الطاعة والولاء للقواعد والسنن الاجتماعية والعقائد والطقوس والتقاليد والأعراف والعادات والأفكار والقوانين والدين ... الخ ، وكل أساليب السلوك التى تكونت والتى تنتقل من جيل إلى جيل .

ويتم الحفاظ على ذلك النظام من خلال استمرار القوالب النمطية للنوع والتى تؤكد على اختصاص الرجل بالأدوار الوسيلية وهى التى تربط الأسرة بالعالم الخارجى وتعمل على استمرارها كوحدة كائنة فى البيئة المحيطة بها ، وتحمل المرأة بالقدر الأكبر من المسئوليات الأسرية. والتهميش هو الحد الفاصل بين حالة الرجل – الذى تتاح له المشاركة فى كافة مناحى الحياة خارج المنزل– وحالة المرأة– المحملة بالأعباء الأسرية التى لا تترك لديها الوقت الكافى للانخراط فى المجتمع أو أن تصبح فاعلة سياسية فيه (سامية الخشاب،١٩٩٣، **Caprioli,2003**) .

ويرى الاتجاه الثقافى أن الاستبعاد الذى تعانى منه المرأة هو نتاج لعدم المساوة فى السلطة ، وللسيطرة والهيمنة والتبعية من قبل الرجل ، وأن هذا التفاوت فى السلطة يخلق الظروف المهيئة لإحكام السيطرة الاجتماعية على المرأة ، كما أن اللامساواة والقمع والهيمنة والتمييز تؤدى الى حالة الإقصاء التى تعانى منها المرأة .

ويؤكد **الاتجاه النسوي** على ذلك من خلال رؤيته للنساء باعتبارهن مواطنات غير متساويات، كما إنهن جماعة مضطهدة تتعرض للاستغلال والتهميش والعنف، والتهميش marginalization من وجهة نظرهن هو عمليه طرد فئه بأكملها من الناس من المشاركة النافعة فى الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وبالتالى احتمالية إخضاعهم لحرمان مادى قاسٍ أو حتى إبادتهم، والبشر القابعون فى الهامش هم أولئك الذين لا يستطيع نظام العمل – أولن يستطيع أن يستخدمهم . والنساء معتمدات أكثر من الرجال على معونات وسلطات نظم الأمن الجماعية ، بوصفهن أناسا غير موظفين ، أو بوصفهن عمالا لبعض الوقت . كما أن النساء معزولات فى النطاق الخاص أكثر من الرجال بكثير(ريان فوت، ٢٠٠٥) .

ويرى أصحاب النظرية النسوية أن النساء يتعرضن للاضطهاد والقيود والتبعية والسيطرة وتتم إساءة معاملتهن فى المجتمع الذى يسيطر عليه الرجال وهذا هو جوهر سلطة الأب Patriarchy و هو نظام سيطرة الرجال الذين يمارسون القوة نحو النساء وقد يتضمن الاضطهاد العنف البدنى العلنى او الصريح ضد المرأة كما قد يتضمن أشكالا خفية مثل التحرش الجنسي بالمرأة (أحمد زايد، ٢٠٠٢).

ويرى النسويين أن الأوضاع التى تعاني منها المرأة تعد نتاجاً للنظام الأبوى الذى يعتبر المسئول عن القهر والاضطهاد اللذين تتعرض لهما ، وهو النواة الأولى والأساسية فى خلق الوضع المتدنى للمرأة . وفى المقابل يعارض العديد من النسويين مفهوم السلطة الأبوية ويقدمون افتراضات بديلة ترجع القهر والاضطهاد والوضع المتدنى للمرأة الى العلاقات الاجتماعية للنوع . وقد ظهر مفهوم النوع فى الثمانينات كنموذج نظرى مسيطر gender theory ويلقى هذا المنظور الضوء على عملية التكوين الاجتماعى للذكورة والأنوثة كفئتين متناقضتين مع وجود قيم غير متساوية. ويركز نموذج النوع على الكيفية التى تضفى بها أنماط معينة من السلوك والأدوار معانى نوعية معينة، وكيف يقسم العمل بشكل رمزى يعبر عن اختلاف النوع ، وكيف تتنوع الأبنية الاجتماعية، والقيم الخاصة بالنوع(أحمد زايد، ٢٠٠٢) .

ومن هذا المنطلق يمنح الذكور القوة والسلطة التى تمكنهم من أداء أدوارهم ، حيث يرى بيير بورديو من خلال نظريته عن **رأس المال الثقافى** ، أن المعايير والقيم الثقافية الرمزية

ساهمت فى امتلاك الذكور للسلطة والقوة والهيبة، حيث أن وضع الأفراد فى المجتمع يتحدد من خلال امتلاكهم للرأسمال الرمزى .ويرى بوريو أن التعظيم من شأن القيم الثقافية الرمزية يؤدى الى عنف رمزى "symbolic violence" ضد النساء ، ولكن ينظر إليه وكأنه عنف طبيعى، ويرجع ذلك الى أن المرأة تتشبع برموزه في مراحل طفولتها ونشأتها وشبابها حتى تصبح أكثر الفئات الاجتماعية إحساساً بالدونية واقتناعاً بها فهي أكثر من يؤمن بطبيعتها الشريرة المزعومة وأكثر إيماناً بأنها دون الرجل وأكثر اندفاعا في مهاجمة حقوقها ومهاجمة الرجل الذي يدعو إلى تحريرها(**Singly,2003**)

واذا نظرنا الى النسق الثقافى الرمزي الموجه ضد المرأة لوجدناه نسقاً رمزياً به العديد من الصفات والسمات السلبية التي تأخذ المرأة إلى مرابض التوحش والجريمة والغواية تحت عنوان الطبيعة الشريرة للمرأة، فالمرأة وفقا لهذا النسق تتصف بالخبث والكذب والسحر والفتنة والعار والغطرسة والخفة وضعف العقل والخيلاء والغواية والشيطنة ، والمرأة ذاتها تدرك هذه التصورات وتتمثلها في كثير من الأوقات حتى أنها تجد مبررا لخطاياها وعيوبها تحت عنوان ضعف المرأة وقابليتها للإغواء.كما أنها تعمل على إعادة إنتاج القيم الثقافية الرمزية التى ساهمت فى تهميشها(**Orser,2005**).

وبناء علي المناقشة النظرية السابقة نستطيع أن نقدم إطاراً تصورياً لمكتسبات الحركة النسائية كما يلي:

١- وضع المرأة هو نتاج للتسلسل الهرمى الجندرى الذى يستمد دعائمه من الممارسات الاجتماعية والمعتقدات والأفكار والقيم التى تعزز من هيمنة الذكور على الإناث وتجعل الإناث فى حالة تبعية للذكور.

٢- أن الظلم والاضطهاد الواقع على المرأة يمثل نمطاً فرعياً فى أى نظام للعلاقات الاجتماعية وهو ليس مبنياً فقط على السلطة الأبوية لكنه مبنى على العلاقات الإنسانية على وجه العموم التى تتشكل من خلال التبعية والعنف والمنافسة. ويعنى ذلك أنه حتى لو حققت المرأة نجاحاً ملحوظاً فى النضال من أجل حقوقها ومساواتها بالرجل لا يزال التهميش والعنف مكون أساسي فى العلاقة بينهما.

٣- القيم الثقافية الرمزية تعتبر شكلا من أشكال الهيمنة التى تمنح الرجل سلطة القمع والتهديد العلنى باستخدام العنف ، ومن ثم يمارس التهميش والإقصاء ضد المرأة بشكل طبيعى، لأن هذا العنف معترف به اجتماعياً، ويستخدمه الرجال من أجل الحفاظ على رأسمالهم الرمزى من القوة والسلطة

ثامناً- الإجراءات المنهجية للدراسة:

يطرح هذا الجزء لمنهجية الدراسة الميدانية، والتي تستمد شرعيتها بالأساس من الأطر النظرية وأهداف الدراسة، وذلك من خلال التالي:

١- **نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلى قائمة البحوث الوصفية، ومن الملاحظ أن هناك العديد من البحوث التي أنجزت في هذا المجال على الصعيد الواقعي، ولكن بتأمل واقع الدراسات على المستوى العربي ندرك قلة الدراسات التى ركزت على ما حققته المرأة من مكاسب بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو ومدى حدوث التغيير فى الأوضاع .

٢- **منهج الدراسة:** لتحقيق أهداف الدراسة الراهنة يتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي ، وذلك من منطلق أن هذا الأسلوب هو الأنسب لجمع البيانات الكيفية العميقة عن موضوع الدراسة.

٣- **أدوات جمع البيانات:** تم الاستناد علي دليل الخبراء وهو ما يتناسب مع موضوع البحث، بغرض جمع البيانات الكيفية عن مكتسبات الحركة النسائية من الثورات.

٤- **دليل الخبراء وعناصره:** يتكون الدليل من أربعة محاور ، المحور المتعلق بالبيانات الأساسية ويشتمل علي خصائص الخبير من الناحية العمرية والوظيفية والاشتراك فى العمل النسوي.المحور الثاني يدور حول ما يمكن أن تكون المرأة حققته من مكاسب بعد الثورة ، ومدى حدوث تغيير فى أوضاعها السياسية والاقتصادية . المحور الثالث يدور حول مدى إدراك النساء لأهمية التضامن كجماعة حتى يتمكن من تغيير أوضاعهن ، والمحور الرابع يدور حول المعوقات التى واجهتها الحركة النسائية فى سبيل تحقيق مطالب

النساء والمحور الخامس يدور حول الآليات التى من الممكن أن تسهم فى تغيير أوضاع النساء وتسهم فى تفعيل مشاركتهن.

٥- **عينة الدراسة:** - تم التطبيق على عينة من الخبراء من النساء الفاعلات فى المجتمع المدني وكان يشترط فى عينة الخبراء انضمامهم الى أحدى منظمات المجتمع المدني ، أو تولى أحد المناصب القيادية فى احدى المنظمات النسائية، أو القيام بأى أنشطة تطوعية فى المجتمع المدني أو المشاركة فى ثورتى ٢٥ يناير أو ٣٠ يونيه ، أو المشاركة فى أنشطة ذات طابع نسوي، أى أن يكون لهم خبرة فى مجال العمل الاجتماعي والنسوى. ولقد تم التطبيق على (٢٠) خبيرة تم اختيارهن من الناشطات والفاعلات المقيمات فى محافظة الإسماعيلية كما هو موضح بالهامش فى آخر البحث الأسماء التى تم التطبيق عليها.

تاسعاً- مناقشة النتائج فى ضوء تساؤلات الدراسة :

١- ما مدى تغير أوضاع النساء بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو من وجهة نظر الفاعلات فى المجتمع المدني:؟ وما المكاسب التى حققتها بعد الثورة؟

ترى معظم الناشطات أن المرأة مازالت لم تنل استحقاقها فى التغيير الذى كانت إحدى أدواته وتعبر عن ذلك إحداهن بقولها: " مازال هناك العديد من المشكلات التى تمنع تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة " وتقول أخرى: "الحقيقة أن النساء المصريات لم يحصلن على أى شيء بدليل أن العام الحالى كان عام المرأة ، ولم تحصل على أى مكتسبات ، على الرغم من إنها لعبت دور فعال فى التغيير، بل ترمل البعض وفقد البعض الآخر أبناؤه، ومازالت بعض المناضلات فى السجون فى قضايا رأي، ولم يتم الاعتذار لهن بل زادت عمليات التحرش الممنهجة والتى ظهرت بصورة مفاجأة وفى كل المناسبات ، كأنه إنذار لكل سيدة أن تحترم نفسها ولا تخرج من منزلها وإلا ستتعرض للإهانة والتحرش" .

وتقول أخرى: " المرأة تعاني من التهميش والحديث حول مساواتها شكليا وليس جوهريا حتى بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيه فالوضع لم يتغير، فمازالت المرأة تعاني من التمييز فى

أماكن العمل وفى الميراث وفى المنزل بين البنت والولد وفى الشارع تتعرض للتحرش وإذا عبرت عن رأيها تعتقل ، بالرغم من إنها كانت شريكا للرجل فى مختلف الثورات على مر التاريخ".

وترى أحدى الحالات أنه : " فى مرحلة الخمسينيات حتى السبعينيات كانت ثقافة المجتمع تسمح للمرأة بمساحات حرية كبيرة وكانت مناضلة منذ ثورة ١٩١٩ وتشترك فى المجهود الحربي وتحظى باحترام ورقي من المجتمع ومشاركة فى العمل الاجتماعي، وكانت ملابسها عادية وشعرها عاري ، ولم تتعرض لأى نوع من القهر أو الاضطهاد وكان لزاما على الزوج أو الرجل فى أسرتها أن يتكفل بها عكس الآن تماما أصبحت المرأة معيلة حتى للزوج العاطل، وقد تتعرض للإهانة والضرب منه ، وذلك لأن ثقافة المجتمع كانت قديما تمنح المرأة حقوق حقيقية ومنها الرفاهية. أما الآن ثقافة المجتمع تهين المرأة رغم التزامها بالزى الإسلامي ، والذى أدى الى التدين الشكلي ، الخلاصة أن المجتمع متخبط مما انعكس على المرأة فى رده حضارية ، كل هذه الأشياء تعوق المرأة التى تعول مجتمع ينظر إليها نظرة مشوهه فهو يراها أما جارية أو محظية والدليل على ذلك: انتشار الزواج العرفي والمسيار ، فكثير من الرجال يطلب الغريزة ويرفض الزواج مما زاد من نسبة العنوسة لرفض الرجال للارتباط خاصة من الطبقة المثقفة".

وتقول أخرى: " لم تنل المرأة استحقاقها فى التغيير ولم يتغير وضعها بعد الثورة لأن مجتمعنا مجتمع ذكورى فيه المرأة أيا كانت: أخت- زوجة- ابنة لها دور محدود لأن المجتمع شرقي فيه العادات والتقاليد لم تتغير، ولكن المرأة أثبتت بالتجربة أنها جديرة بالمنصب وتستحق أن تكون قائدة فى عدة مجالات ، نعم يوجد فى مصر الوزيرة ولكن فى وزارت محددة ومستبعدة من وزارات أخرى، تواجدها فى البرلمان مازال ضعيفا ومهمشا ،ومازالت لغة الخطاب عنها رجعية "

وتقول أخرى : " لم تستطيع المرأة أن تفرض وجودها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا فى جميع المؤسسات ، فهناك مؤسسات لازالت لا يوجد بها العنصر النسوي مطلقا مثل : النيابة والجهات الأمنية، وفى عام ٢٠١٨ بلغ عدد من تولى منصب وزيرة ست سيدات، وأصبح هذا العدد حديث الإعلام باعتبار انه لم يسبق لهذا العدد أن يتولى منصب الوزير ، مما يدل على النظرة الاجتماعية والإعلامية والسياسية العقيمة ، ففى الخارج المرأة وزيرة للدفاع ورئيسة جمهورية ."

وتري أخرى أن المرأة :" لم تستطيع تغيير أوضاعها بسبب وجود منافسة غير شريفة أو شرعية أو وجود أهداف شخصية ، بالإضافة الى من يحاولون تشويه صورتها ، والتقليل من شأن قدراتها على النجاح ، وهناك من هم مازالوا يدعون أن المرأة للبيت فقط وتربية الأولاد ، ومازالت بعض الفتيات مقيدة حركتهن ولا يستطعن المشاركة فى الحياة الاجتماعية والسياسية بسبب فكر وثقافة المجتمع المرتبطة بالخوف على المرأة وضرورة تولى الرجل حمايتها"

وتقول أخرى: " أنه بعد الثورة تم إقصاء النساء من المشاركة فى الحياة السياسية ، على سبيل المثال استبعدت المرأة من لجنة إعادة صياغة الدستور، واستبعاد النساء من المشاركة يؤكد على النظر لها باعتبارها مواطن منقوص ، وأن ما حدث من تغيير كان تغيير شكلي بمعنى أنه تم تغيير الأشخاص فى النظام السياسي ولكن مازالت العقول متحجرة".

وترى إحدى الحالات أن المرأة دائما مستغلة وتعبر عن ذلك بقولها: " دائما ما تستغل المرأة من خلال حشدها كقوة بشرية ففى الثورة شاركت الى جانب الرجل فى إسقاط النظام وبمجرد ما انتهى ذلك وهدأت الأوضاع استبعدها الأخوان من المشاركة أو احتلال المناصب القيادية ، واتسمت لغة الخطاب بالرجعية وركز الخطاب السلفى على أن المرأة ينبغي أن تتزوج فى سن صغيرة وتهتم ببيتها ، وبعد ثورة ٣٠ يونيه رجعت المرأة لوضعها قبل حدوث الثورة حيث يتم حشدها والاستفادة منها فى الانتخابات، فى حين أنها مستبعدة من العديد من المناصب والوزارات ووجدها داخل مجلس الشعب ضعيف، ولا تمارس أي تأثير وليس لها دور قوى فى صنع واتخاذ القرار، فهى قوة بشرية تحشد وقت اللزوم" .

وتشير احدى الحالات الى أن المرأة : " بعد ثورة ٢٥ يناير وتولي محمد مرسي الحكم تراجع وضع المرأة الى الخلف وذلك لأن التيار الأخواني والسلفي لا يشجعون مشاركة المرأة فى الحياة العامة فى المجمل لذلك شهدت هذه الفترة تدهور فى أوضاع المرأة ولم تحقق أى مكاسب بل بالعكس كان يعاد النظر من قبل هذه التيارات فى المكاسب التى حققتها مثل الكوتة والخلع وسن الزواج وتم تهميشها فى الانتخابات البرلمانية واستبعادها من تولي المناصب القيادية. وبعد رحيل الأخوان فى ٣٠ يونيو وتولي السيسي الحكم حدث بعض التغيير فى وضعها وعلى الأقل حافظت

على المكاسب التى حققتها فى فترة ما قبل ثورة يناير ولكن تزايد العنف الرسمي الموجه الى المرأة من خلال الاعتقال أو الحبس أو المنع من السفر ...".

وتعبر أخرى عن رأيها بقولها: " على الرغم من أن شعار الثورة هو : عيش- حرية – كرامة وعدالة اجتماعية إلا أن الواقع يشير الى أننا نسير عكس اتجاه هذه الشعارات ومازالت المرأة تصارع وتنافس من أجل الحصول على حقوقها وحينما تحصل على جزء منها فأنها تصارع من أجل الحفاظ على مكتسباتها وتصارع من أجل حماية نفسها فهي فى حالة صراع باستمرار" .

بينما أكد بعض الحالات أن المرأة المصرية حققت بعض المكاسب واستطاعت تغيير أوضاعها الى حد ما وعبرت عن ذلك إحدى الحالات بقولها : "نالت المرأة المصرية استحقاقها فى التغيير بموجب وضعها فى الدستور المصري ، وكذلك النظام الانتخابي الذى أتاح لها فرصة المشاركة النسبية، أيضا تحديد تمثيل المرأة فى المحليات التى تعد المفرخة الرئيسية لأى ممارسة سياسية سواء برلمان أو المجالس المحلية بكافة مستوياتها بنسبة ٢٥%. أيضا أن يعلن رئيس الدولة أن عام ٢٠١٧ هو عام المرأة المصرية هذا يعني أن هناك إرادة سياسية تجاه تشريعات وقوانين منصفة للمرأة المصرية ، تعيين وزيرات فى عدة حكومات ، تعيين المرأة بالقضاء، تولى قيادات نسائية كثيرة رئيسات قري ، مأذونه، رئيسة حى ، سكرتيرة رئيس مجلس مدينة، نائبة محافظ ، وأخيرا محافظ ، أعتقد أن هناك اتجاه لتحقيق جزء عادل من الحقوق ".

وتقول أخرى: " نالت المرأة المصرية حقوقها وخاصة عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، حيث كان لها دورا فعال فى نجاح الثورة والمشاركة الاجتماعية والبرلمانية، وعقب مرور ٢٠١٣ شغلت المرأة العديد من المناصب الهامة فى المجتمع والدولة، فأصبحت المرأة مأذونه ووزيرة وسفيرة وناشطة"

وتقول أخرى: " المرأة استطاعت أن تفرض وجودها ولكن ليس بالحد الكافي، حيث استطاعت أن تحتل العديد من المناصب القيادية ولكن مازال هناك بعض المعوقات".

وتقول أخري: " استطاعت المرأة المصرية أن تثبت وجودها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، وأن تتخطى العديد من الصعوبات التى واجهتها فى المجتمع ، وأثبتت قدرتها فى العديد من المجالات ، وتولت العديد من المناصب القيادية الهامة مثل الوزارات".

وتقول أخري: " حصلت المرأة على بعض التغيير الملحوظ فى السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية بعد ثورة ٣٠ يونيو خاصة. وذلك من خلال حصولها على مناصب سياسية واجتماعية واقتصادية فى الدولة ولكن مازالت المرأة تحتاج الى بعض الدعم حتى تصل الى مرحلة التمكين الاقتصادى والسياسي"

٢- هل النساء كجماعة اجتماعية يدركن أهمية التضامن من أجل تغيير الأوضاع؟

ترى أغلب الحالات أن النساء كجماعة اجتماعية لا يدركن أهمية التضامن من أجل تفعيل الحركة النسائية ، تعبر عن ذلك إحداهن بقولها : " لا يمكن تحديد كيان معين يعكس الجماعة النسوية ، وإنما هي محاولات فردية، ليس هناك نموذج ملهم لديه القدرة على توحيد الصف أو تجميع كوادر شبابية للحركة النسوية".

وترى أخرى أن النساء لا يؤمن ببعضهن البعض وبالتالى يقف هذا الأمر أمام تضامنهن وتعبر عن ذلك بقولها: "عدم إيمان المرأة بالمرأة الأخرى إنها قادرة على أن تمثلها فى أى موقع"

وترى الحالات أن المرأة بالرغم من ما خاضته من معارك فى سبيل تغيير أوضاعها ما زالت تعانى بسبب أنه: "ليس هناك رؤية واضحة للأدوات التى يمكن من خلالها أن تفرض المرأة وجودها على كافة المستويات"

وتقول أخرى: "لا لم تستطع المرأة أن تثبت وجودها ولكن من أثبتن وجودهن قلة بعضهن ممن لهن صلة بمتخذى القرار، ومن أخذن فرصتهن هن امتداد لنساء المراحل التاريخية السابقة أما فتيات هذه الأيام لم يحصلن على فرصة بل هن من تفوقن فى رياضة معينة . لماذا لم تحظى المرأة بمنصب رئيس وزراء؟ أو وزير دفاع أو صحة أو خارجية ؟ هذه المناصب يحصل عليها النساء فى الخارج، فما الفرق بين النساء فى الخارج والمرأة المصرية حتى تستبعد من هذه المناصب،

خاصة أن الحركة النسائية بدأت فى مصر من الثلاثينات ، طبعا حقوق المرأة المصرية تراجعت فى رأي لأنها أصبحت مهانة وتعليمها ضعيف" .

وتعبر أخرى عن رأيها بقولها: " الحركة النسائية قديما كانت لها أهداف محددة وواضحة تنادى بها وكانوا يتضامنون مع بعضهم البعض من أجل تحقيق هذه الأهداف وكانت قضايا المرأة جزء من القضايا العامة والوطنية لذلك كنا نجد من يدافع عن المرأة وحقوقها الرجال أكثر من النساء أما الآن التنافس بين النساء أصبح هو السمة الغالبة ونسين الروح الجماعية التى من الممكن أن تنهض بالأمة"

وتقول أخرى : " النساء يدركن أهمية التضامن ولكن لا يستطعن تفعيل هذا فى المجتمع بشكل صحيح أو مدروس إلا قلة قليلة تقابلهم أيضا بعض العقبات "

وتعبر أخرى بقولها: " النساء يدركن أهمية التضامن من داخلهن ، ولكن هناك بعض الأفعال والمواقف التى لا تعبر عن ذلك التضامن مما يعيق تفعيل الحركة النسائية ، وذلك يرجع الى المصالح الشخصية والتنافس على القيام بالأدوار أو تولى المناصب"

وتقول أخرى: " أن النساء على يقين بأهمية وجودهن فى المجتمع فى جميع المجالات ، لذلك فهن يدركن أهمية تكاتفهن مع بعضهن البعض حتى يستطعن الحصول على حقوقهن".

وتقول أخرى : " النساء يدركن أهمية التضامن ، والدليل على ذلك الكثير من مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالنساء ، ويشتركن جميعهن بها، والكثير من الجمعيات النسائية التى تطالب بحق المرأة" .

وتعبر أخرى بقولها: " النساء بالفعل يدركن أهمية التضامن وذلك لأنهن على درجة كبيرة من الوعي بأن العمل النسوي أساس نجاحه هو الاتفاق على أفكار ومبادئ واحدة وأن الاختلاف فى الأفكار يؤدي الى تشتت الجهود ".

٣- ما المعوقات التى تحد من مشاركة المرأة؟

وترى أغلب الحالات أن هناك معوقات تحد من مشاركة المرأة فى أنشطة الحركة النسائية فى الوقت الراهن من بينها على حد تعبيرهن:

أ- "ثقافة المجتمع التى تضع عبء الأسرة والأبناء على الأم ، مما يستنفذ وقت ومجهود المرأة ولا يترك لها وقت كافي للمشاركة الجادة فى العمل النسوي. وتعبر عن ذلك إحداهن بقولها: " المجتمع ذكورى والمسئوليات الملقاة على عاتق المرأة أكبر من طاقتها فى ظل عجز الموارد المالية التى تشبع الاحتياجات الضرورية، وفى ظل ذلك الوضع تجد المرأة نفسها بعيدة عن المشاركة الحقيقية " .

ب- النظرة المجتمعية الدونية للمرأة بصفتها إنسان ناقص ، والترويج لمقولات مثل لعن قوم ولوا أمرهم امرأة.وتعبر عن ذلك احد الحالات بقولها: " هناك معوقات تحد من مشاركة المرأة ، وهى نظرة المجتمع ، فالمجتمع هو العنصر الأساسي الذى يعوق المرأة، نظرا لآراء ومعتقدات ثقافات تراكمية أثرت على نسبة مشاركتها وتواجدها فى المجتمع" .

وتؤكد أخري أيضا بقولها :" الفكر الذكورى والموروث الثقافي لمجتمعات تعانى فيها المرأة من الأمية بشكل كبير "

ج- عدم الجدية فى منح المرأة فرص حقيقية ودعمها على الأقل فى المراحل الأولي لعملها فى بعض المجالات القيادية.

د- العنف الموجه بقصد تخويف الحركات النسائية واستبعادهن من ممارسة أنشطتهن بحرية فى المجال العام من خلال الممارسات التى تتم بحقهن مثل : الاعتقال، أو غلق للمؤسسة النسوية، أو التشكيك بانتمائهن أو أموال المنظمة وغيرها من الممارسات التى تعد نوعا من العنف الرسمي الموجه للحركة النسوية . وتعبر عن ذلك احدي الحالات بقولها: " هناك عنف موجه للمرأة متمثل فى المضايقات والاعتقالات والتحرش" وتقول أخرى : "كان هناك عنف موجه قبل الثورة ومازال قائما بعدها مثل : الاعتقالات المتكررة لبعض النساء من الأحزاب والحركات السياسية، العنف الموجه ضد النساء من خلال السوشيال ميديا (face book- twitter) لإخافتهم من

المشاركة، إطلاق الشائعات ضدهم من خلال الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت فهناك أنماط عديدة تصل الى حد الجرم وليس العنف تتوجه إليهم"وتقول أخرى : " بعد الثورة ازدات موجة العنف الموجهة للمرأة مثل : اعتقال فتيات ٧ الصبح فى اسكندرية ، منع بعض الناشطات من السفر مثل : اسراء عبد الفتاح،وأسماء محفوظ، عزة سليمان. تضييق الخناق على المنظمات العاملة فى مجال حقوق المرأة مثل منظمة نظرة للدراسات النسوية ومنع رئيستها مزن حسن من السفر، أيضا غلق مركز النديم ، حبس الناشطة ماهينور المصري" .

وترى أخرى أن من أشكال العنف الموجه للحركة النسائية: " التهميش والاستبعاد لبعض الناشطات والحقوقيات من خلال تعرضهن للحبس والضرب والمنع من أى مشاركة مجتمعية، والسجون مكدسة بسيدات تحاكم فى قضايا رأى" .

وتقول أخري: " هناك عنف موجه للنساء قبل الثورة ، حيث تم حرمانهم من ممارسة العديد من الحقوق ، وبعد الثورة تزايد العنف أكثر بكافة أشكاله: جسدى ونفسي، وجنسي، واقتصادي" .

هـ- تعد الأحزاب معوق آخر فى الحياة السياسية ، وتعبر عن ذلك إحداهن بقولها: " الأحزاب لا تسمح لوجود المرأة فى مواقعها القيادية، مثل : هيئة المكتب ، نائبة رئيس الحزب، رئيسة لجنة، سكرتير عام الحزب، كل هذه المواقع يستحوذ عليها الرجل وتكون المرأة هى الوردة التى تزين بها المشاركة والشكل الديمقراطى للحزب، وربما أيضا تكون العضوية الأكبر دون صلاحيات حقيقية حتى فى الترشيحات للمجالس النيابية ١٠٠% تكون رجال إلا إذا تغير القانون كما حدث فى التجربة الأخيرة وتحديد كوته للمرأة، فلا يوجد تأهيل حقيقي للمرأة على المستوى الحزبي والسياسي ".

و- وسائل الإعلام تعد أيضا من التحديات التى تواجه المرأة ، وتعبر عن ذلك إحدى الحالات بقولها: " الدراما المصرية التى تصدر الصورة السلبية عن المرأة وتبرز الصور النمطية والغير ايجابية مما يرسخ دورها وقلة حيلتها وضعفها وإنها طول الوقت شيئ يستخدم، وتابع ويحتاج لواصي أو ولى أمر ".

ز- التفسيرات الغير صحيحة فى الدين واستخدامه سلاح للحد من مشاركة المرأة ، وتؤكد ذلك إحدى الحالات بقولها : " مازال بعض الشيوخ يقومون بإصدار فتاوى أو تقديم تفسيرات غير صحيحة لبعض الآيات أو الأحاديث وبالتالى يتسم الخطاب الدينى الموجه للمرأة بالرجعية ويسهم فى تكريس التمييز بينها وبين الرجل على سبيل المثال: صوت المرأة عورة، لا تسافر النساء بلا محرم، لا تولى امرأة الحكم. والأمثلة الشعبية النمطية التى تنم عن جهل : البنت ملهاش غير الجواز والبيت، ضل راجل ولا ضل حيطة الخ الخ"

ح- وضع المرأة فى القانون : وتعبر عن ذلك أحدى الحالات بقولها:" هناك عدة معوقات ولكن أبرزها : القوانين التى تحرم المرأة من تولى بعض المناصب على عكس الدول الغربية التى تسمح بانطلاقها فى كافة المناحي السياسية". " نظرة المجتمع العقيمة نحو كونها امرأة مما يسهم فى الإعلاء من شأن الرجل عليها فى تلك النواحي العملية، هذا بالإضافة الى الفكر الثقافي والمجتمعي بشكل عام والذى يعد أحد المعوقات نحو انطلاقها فى الحياة السياسية" .

ط-التيارات الدينية المتشددة: وتعبر عن ذلك إحداهن بقولها:"إن العادات والتقاليد التى يتمسك بها الكثير من أفراد المجتمع أحد أهم المشكلات التى تعيق المرأة فى جميع المجالات المشاركة، أيضا الجماعات الدينية المتشددة لها دور فى ذلك من خلال دعمها للموروث الثقافي الخاطئ الذى يمنع النساء والفتيات من ممارسة حقوقهن وبفضل بقائهن فى المنزل لأن ذلك دورهن الأهم والأساسي".

وتجدر الإشارة الى أن أنصار الخطاب الأصولي فى حديثهم عن مشاركة المرأة فى الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية يركزون علي نقد الأفكار الخاصة بالمجتمع الغربي أو ما يسمونه "بالتحرر الجنسي للمرأة " والإباحية التى تمارسها فى حياتها،ومشكلة مثل هذا الخطاب أنه ينطلق من خصائص مكتسبة سببها الانحباس داخل جدران البيت وملازمة الطفل ، ولكنه يحول تلك الخصائص الثقافية المكتسبة إلى صفات عقلية راسخة غير قابلة للتعديل (**نصر أبو زيد ، ١٩٩٣**)، ولأن المرأة ظل ينظر إليها باعتبارها رمزاً للهوية الوطنية إجمالاً، فقد خلق ذلك نزوعا لدى تلك التيارات نحو تثبيت وضعيتها ووضعها بعيداً عن دائرة الرياح الوافدة من الخارج أو حتى تلك التى تندلع من الداخل ، وقد تبدى ذلك فى الخصومة التى عبرت عنها تلك التيارات حتى

إزاء الشرائح التى تلقت تعليما غربياً داخل الثقافة الوطنية ، والتى اعتبرت من وجهة نظرهم امتداداً للقيم الغربية الوافدة.وقد تضمن منهاج تلك التيارات المتشددة خلطاً بين مخاطر التغريب ومقتضيات التحديث.ومن الضوابط التى يفرضها التيار السلفي:

١- عدم الاختلاط والاحتجاب عن الرجل.

٢-التعليم يعني الخروج من المنزل بما يحتم على المرأة أن تستر جسدها ماعدا الوجه والكفين.

كما أنهم خلقوا علاقة طرديه بين التعليم والعمل الذى يدخل فى إطار الضرورات التى تبيح المحذورات من وجهة نظرهم مما جعلهم يضعون ضوابط على عملية التعليم بحيث تقود إلى العمل فى مهن بعينها يندر فيها الاختلاط وتساعد المرأة وتتكامل مع دورها التقليدى فى رعاية الزوج والأبناء ، كما نادى هذا التيار إلى تعديل مناهج التعليم ذاتها بما يتلاءم مع طبيعة المرأة. وهكذا فإن السلفيين أيضا يحولون المرأة إلى مجرد جسد ، لكنهم يسعون إلى تغطيته ؛ لأنه يثير شهوات الرجال، والتغطية وحدها لا تكفي ، لذلك لابد من عزلها فى البيت ، ومنعها من مخالطة الرجال ومن المعرفة والتجربة، ومن التعليم والعمل . هذه هى نقطة التلاقي بين الفكر التحديثى ، والفكر السلفي الأصولي: كلاهما يعتبر المرأة جسداً يعري أو يغطي ، ففكر ما بعد الحداثة ينظر إلى المرأة علي أنها جسد يمكن تحريره جنسيا ليقع فى عبودية جديدة لخدمة شركاته . أما الاتجاه الأصولي يتعامل مع المرأة من حيث الدور البيولوجي الجنسى المخصص لها كامرأة ، أى بوصفها زوجة وأم ، أنها تتناول المرأة من هذه الزاوية دون غيرها ، أى من حيث وظائفها فى الجنس والإنجاب وحياة الأسرة وخدمة الرجل.

ك- ضعف عناصر الحركة النسوية وآليات عملها وتعبر عن ذلك أحداهن بقولها: " أعضاء الحركات النسائية يعملن بشكل فردى ،ولا توجد لديهن آليات محددة يعتمدن عليها فى عملهن، بالإضافة الى ضعف تواجد العناصر الشابة الفاعلة التى تسهم فى تنشيط الحركة النسائية ، أيضا غياب التشبيك ما بين المنظمات النسائية وبعضها البعض"

٤- ما الآليات التى من الممكن أن تسهم فى تغيير أوضاع النساء؟

أما عن الآليات التى من الممكن أن تساهم فى تغيير أوضاع النساء وتسهم فى تفعيل مشاركتهن فى رأى حالات الدراسة تتمثل فى:

أ- وجود أحزاب وجمعيات توعية قادرة على التواصل مع طبقات المجتمع وعناصره ، ونشر الوعي بأهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به المرأة فى إصلاح المجتمع فى ضوء مهاراتها وكفاءتها. وخاصة فى القري الريفية.

ب- تعديل الكثير من القوانين التى تقف عائق أمام مشاركة المرأة أو تسهم فى تكريس التمييز بينها وبين الرجل، وتفعيل هذه القوانين ومحاسبة المقصرين والمعوقين لها.

ت- تغيير المنظومة التعليمية والمناهج وتنقية المناهج من العبث.

ث- التأكيد على كوته للمرأة حتى يعتاد المجتمع وهى تجارب دول متقدمة .

ج- تغيير التشريعات وتعديل القوانين التى تهمش المرأة وتزيد الفجوة بينها وبين الرجل لتمكين المرأة .

ح- تصحيح العبارات المطاطة والغير واضحة فى الدساتير عن المساواة وحقوق المواطنة .

خ- إنشاء جمعيات تختص بالمرأة وتعبر عن أهمية دورها.

ط- إتاحة الفرصة للمرأة للتعيين فى جميع المناصب .

ظ- التوعية الثقافية والفكرية لدور المرأة الهام فى المجتمع وعلى صعيد مختلف المجالات يمكن أن يتم هذا عن طريق التدريس فى بعض المناهج سواء المدرسة أو الجامعة.

ع- تفعيل القرارات الدستورية التى اتخذتها المرأة من أجل حماية حقوق المرأة.

غ- تغيير صورة المرأة فى وسائل الإعلام . حيث ينظر إلى المرأة كجسد مجرد من العقل ، أى إنها تهتم بمظهرها الخارجي فقط دون الاهتمام بالشخصية ، وقد أثرت تلك الصورة تأثيراً

سلبياً على نظرة المرأة إلى ذاتها ونظرة المجتمع إليها، باعتبارها مجرد جسد لابد من المحافظة على جماله لأطول فترة ممكنة .

ف- عرض نماذج من تجارب المرأة الناجحة مع شرح العواقب والمميزات التى قابلتهم للوصول إلى أهداف المرأة فى المجتمع.

ق- تغيير لغة الخطاب الديني الموجه للمرأة مع تقديم تفسيرات صحيحة وتعديل المفاهيم الخاطئة عن المرأة .

ك- إلغاء كل أشكال التمييز ضد النساء في الدساتير والقوانين وفي كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة وصولاً الى قوانين الأحوال الشخصية التي تحكم النساء في الحيز الخاص.

ل- طرح قضايا النساء ضمن القضايا الوطنية المطروحة.

م- الاهتمام بتحسين خصائص البشر من خلال الاهتمام بتعليم المرأة وتدريبها على القيادية واتخاذ القرار.

نستخلص مما سبق أنه من الواضح أن المكاسب التى حققتها المرأة كانت بعد ثورة ٣٠ يونيه بشكل خاص حيث الاتجاه الى تعيين وزيرات فى عدة مواقع ، تعيين المرأة بالقضاء، تولى قيادات نسائية كثيرة رئيسات قري ، مأذونه، رئيسة حى ، سكرتيرة رئيس مجلس مدينة، نائبة محافظ ، ومحافظ ، أى أن هناك اتجاه من قبل القيادة السياسية لتغيير أوضاع المرأة ، **ولكن على الرغم من ذلك إلا أن أغلب الحالات اتفقت على أن المرأة المصرية** لم تنل استحقاقها فى التغيير ولم يتغير وضعها بعد الثورة ، فبعد ثورة ٢٥ يناير لعبت الحركات الإسلامية بتياراتها المختلفة دورا كبيرا فى إقصاء المرأة ، حيث لم تقتصر عثرات المرأة المصرية خلال هذه المرحلة الانتقالية على إقصائها من حوارات ما بعد الثورة أو تهميشها في انتخابات مجلس الشعب، وإنما امتدت لتطال مرحلة ما بعد الانتخابات، حيث حمل فوز التيار الإسلامي بشقيه الإخواني ممثلا في حزب الحرية والعدالة والسلفي ممثلا في حزب النور بأعلى نسبة أصوات ومقاعد قلق الكثيرين في مصر وخارجها بشأن أوضاع المرأة خلال المرحلة المقبلة حتى أن المجلس القومي للمرأة

في مصر عبر عن قلقه على حقوق المرأة في حال هيمنة الإسلاميين علي الحكم، ومخاوفه من حدوث ارتداد عن الحقوق والمكتسبات التي انتزعتها المرأة خلال السنوات الماضية، برغم ما شاب البلاد خلالها من اضمحلال في مناح أخرى.

ولقد تأكدت هذه المخاوف بالفعل وذلك لأن الحركات الإسلامية بصفة عامة سواء كانوا: إخوانا أو سلفيين أو جهاديين سابقين، لم يشجعوا المرأة على التواصل والتفاعل مع الناخبين إذ لم يرشحوا عددا كبيرا من النساء ضمن قوائمهم، كما انحصر العدد القليل من المرشحات في المحجبات والمنتقبات، حتى أن حزب النور –أكبر الأحزاب السلفية الناشئة أخيراً– آثر وضع زهرة أو فانوس بجوار أسماء مرشحاته بدلاً من صورهن في الملصقات واللافتات والمطبوعات الدعائية الانتخابية.

ووفقا لتقرير المركز المصرى لحقوق المرأة بعنوان " برلمان ما بعد الثورة يعود بالمرأة ١١ عاما للخلف" انه على الرغم من مشاركة النساء كمرشحات وناخبات فى أول انتخابات برلمانية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ، إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال . فلم تفز فى هذه الانتخابات إلا (٩) سيدات فقط على القوائم الحزبية، فى حين لم تفز أى سيدة على مقاعد الفردى ، فضلا عن تعيين سيدتين ليصل عدد النائبات الى (١١) نائبة من بين ٥٠٨ من النواب ، بنسبة لا تتجاوز ٢% فقط ، خاصة فى ظل إلغاء نظام الكوته النسائية الذى كان يمنح المرأة حصة ثابتة من مقاعد البرلمان مع احتفاظها بحقها فى المنافسة على باقى المقاعد (محمد عجم ، ٢٠١٢).

وفى تقرير أخر للمركز المصرى لحقوق المرأة بعنوان" المرأة المصرية بين أجنحة الثورة وتعرية الواقع" رصد التقرير إقصاء للمرأة المصرية من المناصب القيادية حيث اقتصرت وزارات الثورة على عدد ضئيل من السيدات، حيث ضمت وزارتى دكتور عصام شرف على سيدة واحدة فى كل منهما، بينما ضمت وزارة الإنقاذ الوطنى برئاسة الدكتور كمال الجنزورى على ثلاثة سيدات، كما تم إقصاء المرأة من المواقع الهامة مثل منصب المحافظ، حيث أنه لم يتم تعيين امرأة فى منصب المحافظ أو نائب المحافظ حتى الآن، ولا حتى فى منصب رئيس المركز أو سكرتير عام للمحافظة ، ولأول مرة تم تعيين هناء عبد العزيز كسكرتير عام مساعد لمحافظة ٦ أكتوبر . أما بالنسبة لمناصب

رؤساء المدن والأحياء والقرى فعدد من يشغلن هذه المناصب من النساء لا يتعدى أصابع اليد الواحدة تتوزع على محافظات الجمهورية. كما تم استبعاد المرأة من لجنة التعديلات الدستورية وحتى من المناقشات حول تعديل قانون مجلسى الشعب والشورى وقانون تقسيم الدوائر والتى لم يشارك فيها من النساء سوى عدداً ضئيلاً جداً، كما أن قانون مجلسى الشعب والشورى الغي تخصيص ٦٤ مقعد للمرأة ونص على أن تتضمن كل قائمة امرأة واحدة على الأقل، ولكن لم يحدد القانون الجديد مكان المرأة على هذه القوائم مما أدى إلى وضع أغلب القوى السياسية المرأة فى مكانة متأخرة على القوائم ، لذا لم يتعدى عدد الناجحات أصابع اليد. كما حظيت الناشطات بنصيب ليس قليل من الانتهاكات لحقوقهن الإنسانية وحقهن فى المشاركة والتعبير عن الرأى ، وذلك بداية من كشوف العذرية التى أجريت لأول مرة من قبل قوات الأمن، فضلا عن التعدى بالضرب والتعذيب والإحالة للمحاكمات والتحقيقات العسكرية والمدنية(أمل صقر، سحر صلاح، ٢٠١١).

وأشار المركز المصري لحقوق المرأة في تقريره المعنوان "(٢٠١٢) عام الخروج الكبير للمرأة المصرية"، الى احتلال مصر المركز الأول بتراجع الدول في مجال المشاركة السياسية حيث وصلت الى المركز (١٢٦) عام (٢٠١٢). واحتلت المرأة المصرية المركز (٩٥) من بين (١٢٥) دولة من حيث الوصول للمناصب الوزارية مع توقع مزيد من التراجع لعام (٢٠١٣) مع التعديلات الجديدة التي خلت من تمثيل النساء ، والمركز الأخير من حيث تقلد النساء لمنصب المحافظ بواقع (صفر)، وفي وصول النساء للمناصب الحكومية العليا والإدارة العليا تراجعت الى المرتبة (٩٩) من بين (١١٣) دولة (المركز المصرى لحقوق المرأة، ٢٠١٢) .

بالإضافة الى ذلك تعرضت النساء في مصر لهجمة ممنهجة ذات طابع سياسي تتمثل في التحرش بهن خاصة في الميادين العامة كميدان التحرير في القاهرة ، فقد كشفت جمعية "قوة ضد التحرش والاعتداء الجنسي" عن تعاملها مع (١٩) حالة اعتداء جنسي تم الإبلاغ عنها أثناء المشاركة في تظاهرات الذكرى الثانية للثورة في ميدان التحرير حيث تم استخدام أسلحة بيضاء وأدوات حادة خلال أعمال العنف الجنسي ، بهدف تحييد النساء عن الحياة السياسية في مصر (سحر بربري، ٢٠١٤) .

أما بعد ثورة ٢٥ يناير تزايدت حدة العنف الموجهة الى المرأة والذى ارتكز على الاعتقال والحبس والقتل وتقييد حريتها فى التحرك وحرية التعبير عن الرأى والاستبعاد من مواقع صنع القرار ، ومن بين الأخبار التى نشرت فى جريدة المصري اليوم و تؤكد ذلك ما يلي: " ألقت قوات أمن الإسكندرية القبض على الناشطة ماهينور المصري القيادية بحركة الاشتراكيين الثوريين أثناء تواجدها بدائرة قسم شرطة العطارين، بناء على حكم صادر ضدها بالحبس عامين مع الشغل على خلفية مخالفتها لقانون التظاهر.....(٢٠-٥-٢٠١٤)

- " جنح سيدى جابر تقضي بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ بحق ١٤ من فتيات ٧ الصبح..."(٧-١٢-٢٠١٣)

- " قوات الأمن فضت وقفة للتضامن مع فتيات إسكندرية بالغاز المسيل ..واعتقلت عدد من السيدات" (٧-١٢-٢٠١٣)

- قال محمد زارع – مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان : إن نوفمبر الحالى شهد منع ٣ شخصيات حقوقية من السفر.... وأن هناك توسعا فى استخدام المنع من السفر بالمطارات كأداة غير قانونية وغير دستورية للتنكيل السياسي والمعنوي بالحقوقيين عقابا لهم على الانخراط فى العمل العام والتعبير الحر عن الرأي" (٢٣-١١-٢٠١٦).

- تحريات الأمن الوطنى اتهمت سناء سيف ...بتوزيع منشورات تحرض على التظاهر يوم ٢٥ أبريل.....كما أن لسناء تجربة شخصية سابقة حيث صدر ضدها حكم نهائي ظالم وسجنت عام و ٣ أشهر ...."(٢٧-٤-٢٠١٦)

- واجهت الناشطة هند نافع رسالة تعقيب على الحكم الصادر فى أحداث مجلس الوزراء خلال عام ٢٠١١ ونشرت صورة لها وهى مكبلة على سرير مستشفي القوات المسلحة بعد اعتداء قوات الأمن عليها ابان حكم المجلس العسكرى ...بدل ما يتحاكم الضباط اللى سحلوني وعروني وتحرشوا بيا ودمروا مستقبلي اتحكم عليا أنا بالمؤبد" (٤-٢-٢٠١٥)

وتوصلت نتائج الدراسة الى أن هناك مجموعة من العوامل أو المعوقات التى تقف عقبة أمام تغيير أوضاع النساء من بينها: عوامل خاصة بالثقافة المجتمعية والتقسيم التقليدى

للأدوار بين النوع . أيضا عوامل مرتبطة بالحركة النسائية: حيث تعاني الحركات النسائية حالة التشرذم ، والتي تتمثل فى فشل في التجمع تحت مظلة أو جبهة موحدة من أجل الضغط للحصول على حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى عدم تحديد أجندة موحدة شاملة للمطالب التي تسعى للحصول عليها.

أيضا عوامل سياسية تتمثل فى تهميش الأحزاب السياسية للمرأة ، أيضا ممارسة النظام السياسي للعنف باستخدام الضرب والتحرش أو الاعتقال بسبب مشاركتها السياسية التى تكون معارضة له.

عاشراً– استخلاصات:

- لم تستطع المرأة تحقيق العديد من المكاسب بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ، وذلك لعدة أسباب مرتبط بعضها بثقافة المجتمع والبعض الآخر مرتبط بالنظام الحاكم ممثلا فى أجهزته الأمنية والذى ساهم فى تهميش المرأة وذلك من خلال قيام هذه الأجهزة بتضييق الخناق على عمل الناشطات والمنظمات النسائية والحقوقية.

- ضعف تواجد المرأة فى مواقع صنع القرار السياسي.

- ضعف الحركة النسائية المصرية لعدم قدرة عناصرها على التضامن مع بعضهم البعض وتوحيد الجهود وتحديد الأهداف.

- السيطرة الذكورية على جميع النخب بكل مستوياتها ، وهذا يعنى استبعاد وتهميش النساء " كصانعات للقرار السياسى " ، وعندما يهيمن الرجال على مواقع صنع القرار ، فإن هذا يعنى أن رؤى وحاجات ومصالح النساء ، سوف تؤخذ بعين الاعتبار بشكل أقل نسبياً مما تؤخذ به رؤى وحاجات ومصالح الرجال غالباً .كما أن مساهمة المرأة فى صنع القرار مازالت تفهم على أنها مناقضة لأنوثتها ، لذلك لا ترى المرأة نفسها ككائن سياسى وهكذا لن تصبح فعالة سياسياً ، ولا تشعر بالدافع لتشارك فى صنع القرار ، وهذا يعنى ترك صناعة القرار للرجل بينما تظل هى تابعة له

- الأحزاب السياسية وخاصة الدينية، والتى ساهمت فى تقليص فرص فوز المرأة ببرلمان الثورة، حيث لم تقدم سوى أعداد قليلة من كوادرها النسائية كمرشحات، ولم تتح لهن موقعاً متقدماً على قوائمها الحزبية

- المجتمع بما فيه من موروث ثقافية ساهمت فى الحد من مشاركة المرأة السياسية، وتحديد دورها كأم أو زوجة أو أخت.

المراجع العربية:

١- أحمد زايد وآخرون، المرأة وقضايا المجتمع ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢،ص٤٦.

٢-أمل صقر، سحر صلاح، تقرير حالة المرأة المصرية لعام ٢٠١١: " المرأة المصرية بين أجنحة الثورة وتعرية الواقع"، القاهرة: المركز المصري لحقوق المرأة ، ص٦-١٠.

٣-آندرو إدجار وبيتر سيدجويك، ترجمة: هناء الجوهرى، موسوعة النظرية الثقافية: المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ط٢، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤، ص ٢٧٦.

٤- المركز المصرى لحقوق المرأة ، تقرير عن حالة المرأة لعام ٢٠١٢: عام الخروج الكبير للمرأة المصرية، ٢٠١٢، ص١٢.

٥-تيمونز روبيرتس وأيمى هايت ، ترجمة : سمر الشيشكلى ، من الحداثة الى العولمة " رؤى ووجهات نظر فى قضية التطور والتغيير الاجتماعى " الجزء الثانى،عالم المعرفة، الكويت : المجلس الوطنى للفنون والآداب، ٢٠٠٤، ص١٥٣.

٦-ثناء منير صادق، الملامح الأساسية للحركة النسائية فى مصر: الجزء الأول ، www.alfalq.com?p=1509

٧- دينا وهبة وآخرون ، المشاركة السياسية للنساء فى مصر: أنماط تصويتهن فى المرحلة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير، المعهد الدولي للسلام، ٢٠١٥

٨- ريان فوت، ترجمة: ايمن بكر و سمر الشيشكلى، النسوية والمواطنة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص١٠٥-١٠٩.

٩- سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط٣، الاسكندرية: دار المعارف، ١٩٩٣، ص٤٣.

١٠- سحر حساني بربري، التهميش والعنف السياسي ضد المرأة المصرية : تحليل مضمون لبوابة الأهرام الإلكترونية فى الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيه ٢٠١٣، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس- مركز بحوث الشرق الأوسط، ع ٣٤، مارس ٢٠١٤، ص ٧٩٧.

١١- سعد الدين إبراهيم ، المرأة فى الحياة العامة المصرية ، القاهرة :مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٤، ص٢٤ .

١٢- سو ثورنهام، ترجمة: وجيه سمعان عبد المسيح، دليل ما بعد الحداثة : ما بعد الحداثة : تاريخها وسياقها الثقافى، الجزء الأول، القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١١، ص ٦٩.

١٣-عبد الرحمن صلاح، أثر ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو علي المشاركة السياسية للمرأة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،٢٠١٦.

١٤- فاطمة قناوى ، ولاء جاد الكريم ، العنف السياسي ضد المرأة المصرية عقبة فى طريق المشاركة السياسية ، القاهرة: ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ٢٠١٠،ص٢٢-٢٤.

١٥- فريدة النقاش، المرأة المصرية بين الإفقار والأصولية حركة نسائية جديدة تتقدم، مجلة أدب ونقد، مج ٢٨، ع٣١٩، ٢٠١٢، ص ٢٤.

١٦-نادية عبد الوهاب و أمال عبد الهادي ، الحركة النسائية العربية أبحاث ومداخلات من أربعة بلدان عربية القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة، ١٩٩٥، ص ٤٠ .

١٧-نبراس المعمورى، المرأة والربيع العربي : المرأة المصرية أنموذجا: دراسة مقارنة تحليلية لوضع المرأة المصرية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مؤسسة العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣.

١٨- نجلاء راتب، حركات تحرير المرأة: الأهداف والآليات "دراسة حالة المجتمع المصري"، بحث منشور فى : مؤتمر المرأة فى مجتمعاتنا على ساحة آطر حضارية متباينة، مركز

الدراسات المعرفية بالتعاون مع جامعة عين شمس- كلية الآداب- قسم الاجتماع، ٢٠٠٦، ص ٥٧.

١٩-نجوى عبد الله سمك ، التخصصية فى الاقتصاد المصرى، فى" الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي فى مصر ، القاهرة : كليه الاقتصاد والعلوم السياسية – مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ١٩٩٦، ص ٩٦ .

٢٠- نصر حامد أبو زيد ، المرأة : البعد المفقود فى الخطاب الدينى المعاصر ، هاجر " كتاب المرأة " ، ع ٥- ٦ ، بيروت: دار نصوص للنشر ، ١٩٩٣ ص٧٣.

٢١- نعيمة بنواكريم، تجربة الحركة النسائية المغربية: دراسة حالة المغرب، بيروت: معهد السياسات بالجامعة الأمريكية فى بيروت بالتعاون مع معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، فبراير ٢٠١٧.

٢٢- نهاد أبو القمصان ، المرأة المصرية بين تحرير الميدان وقيود الأحزاب: تقريرعن وضع المرأة فى برامج الأحزاب قبل وبعد الثورة، القاهرة: المركز المصرى لحقوق المرأة، ٢٠١٢، ص١٠-٢٠.

٢٣- محمد عجم، المرأة المصرية ورحلة البحث عن المساواة السياسية والعدالة الاجتماعية، جريدة الشرق الأوسط الدولية، ع١٢١٥٤،٨ مارس ٢٠١٢.

٢٤- هدي حلمي ، المرأة بين تعاليم الدين الإسلامي ووضعها الراهن فى مصر،القاهرة: دار القلم ، ١٩٩٩ ، ص ٤٠٦ .

٢٥- هند محمود، شيماء طنطاوى، دليل للمبادرات النسوية/ النسائية الشابة، نظرة للدراسات النسوية، ٢٠١٦، ص ٢٩.

- المراجع الأجنبية:

26-Charles E.Orser, Jr. Symbolic Violence, resistance and the vectors of improvement in early Nineteenth - Century Ireland, Historical Archaeology ,2005, p393.

27- Carol j. Singly, Bourdieu, Wharton and changing culture in the age of innocence, Culture studies, vol 17-no 3/4, Rutledge, Taylor &Francis ltd. 2003, p 459.

28-M.Caprioli, primed for violence: the role of gender inequality in predicting internal conflict, International studies Quarterly, 2003, vol 49-no 2,p 164